

بالتعاون مع:

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي

الملتقى العلمي الدولي
حول

59



أيام 20-21 أكتوبر 2009

عنوان المداخلة

LA CRISE DE SUBPRIMES : CARACTERISTIQUES, IMPACTS
ET PERSPECTIVES

من إعداد الباحث

YOUNSI Sabrina

Établissement : Centre universitaire – Souk Ahras -

Profession : Maitre Assistante (catégorie : A)

L'adresse : 07, Rue Latrech Youcef – Souk Ahras -

Tél. : 06.67.36.16.39

Email : younsisabrina@yahoo.fr

La crise de subprime : Caractéristiques, Impacts et perspectives

Le résumé :

La crise actuelle est le plus grave depuis des décennies. Elle a frappé les marchés financiers et elle commence à faire sentir ses effets sur l'économie réelle de production. C'est pour quoi une conclusion s'impose avec force : la nécessité d'une réglementation adéquate et de réformes de diverses natures permettant de limiter de la finance, à défaut de la faire disparaître.

En parallèle, la critique aujourd'hui du système capitalisme a démontré l'existence d'un rapprochement avec la pensée islamique notamment en ce qui concerne le rôle négatif joué par le mécanisme de taux d'intérêt dans le système bancaire, la titrisation et l'utilisation des instruments financiers dérivés.

Cet article a pour objectif de décrypter cette crise, de la comprendre afin de construire des propositions concrètes et crédibles selon la vision de l'économie islamique pour sortir de cette crise, donc il est nécessaire ici de présenter les fondements de la théorie financière islamique.

A cet égard, j'organiserai mes remarques autour de cinq thèmes centraux :

- **Section 1** : la genèse de la crise (le contexte : l'économie d'endettement et libéralisation financière).
- **Section 2** : la bulle immobilière éclate, la crise atteint les banques
- **Section 3** : de la crise financière à la crise mondiale : les effets économiques et sociaux.
- **Section 4** : impact de la crise sur les Economies Arabes.
- **Section 5** : la critique de l'économie capitalisme : l'éthique et l'économie capitalisme.
- **Section 6** : vers la sortie de la crise : l'économie islamique et les propositions de Maurice ALLAIS.

Les mots clés :

La crise financière, Economie d'endettement, Libéralisation financière, Crise de subprimes, Crise bancaire, La contagion de la sphère financière, l'éthique et l'économie capitalisme, l'économie islamique.

Classification JEL : G01- G15- G18- G21- G33 - E58.

المخلص:

تعد الأزمة المالية العالمية الحالية من أخطر الأزمات التي شهدتها الاقتصاد العالمي منذ سنوات عديدة، فقد ضربت الأسواق المالية في البداية ثم ما لبثت أن امتدت تأثيراتها لتشمل الاقتصاد الحقيقي للإنتاج.

إن الرهان الذي نواجهه اليوم يتمثل في الحد من نتائج هذه الأزمة التي تتجلى بوضوح في الاضطرابات المالية التي باتت تمس الاقتصاد الحقيقي، وهو ذاته السبب الذي يجعل من النتيجة التالية تطرح نفسها بقوة : الحاجة إلى وضع إصلاحات وتنظيمات ملائمة للحد من عدم الاستقرار المتأصل في طبيعة التمويل.

بالموازاة مع ذلك نجد أن نقد النظام الرأسمالي اليوم قد أكد من جهته هو الآخر على وجود تقارب قوي مع الفكر الإسلامي ولا سيما فيما يتعلق بالدور السلبي الذي يلعبه ميكانيزم معدل الفائدة في النظام المصرفي، التوريق واستعمال المشتقات المالية.

وعليه يتمثل الهدف من هذه المداخلة في تحليل وفهم الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تفاقم هذه الأزمة وذلك لتقديم الحلول المناسبة للخروج منها و تحديدا من منظور الاقتصاد الإسلامي. .

تتناول المداخلة المحاور البحثية التالية:

- المحور 1: نشأة الأزمة (الإطار: اقتصاد الاستدانة والعولمة المالية).
- المحور 2: انفجار الفقاعة العقارية والأزمة تمتد إلى البنوك.

- المحور 3: من أزمة مالية إلى أزمة عالمية: التدايعات الاقتصادية والاجتماعية.
- المحور 4: تأثيرات الأزمة على الاقتصاديات العربية.
- المحور 5: نقد النظام الرأسمالي : الاقتصاد والأخلاق.
- المحور 6: الخروج من الأزمة: البديل الإسلامي ومقترحات الاقتصادي موريس آليه.

الكلمات المفتاحية:

الأزمة المالية – اقتصاد الاستدانة – العولمة المالية – أزمة القروض العقارية – الأزمة البنكية – عدوى القطاع المالية – الأخلاق والاقتصاد الرأسمالي – الاقتصاد الإسلامي.

المقدمة:

الأزمة المالية العالمية الراهنة هي التدايعات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة عن تسديد ديونهم للبنوك وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي والتي وصلت تبعاتها إلى أوروبا وآسيا، حيث لم تفلح مليارات الدولارات التي ضخنت في أسواق المال الدولية في وضع حد لأزمة الرهون العقارية حتى تطورت تدايعاتها لتصبح أزمة مالية عالمية وبرغم كل ذلك ليست أول ولا آخر أزمة يشهدها النظام الرأسمالي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا:

ما هي أسباب هذه الأزمة؟ هل هي أزمة عابرة سببها اضطراب سوق العقار أو انفصال الاقتصاد المالي عن الحقيقي؟ أو انخفاض ثم ارتفاع أسعار الفائدة؟ أو على حد تعبير مؤيدي الليبرالية أنها مجرد حركة تصحيحية في الأسواق المالية؟

أهمية وأهداف البحث:

إن تشخيص أسباب الأزمة هو مفتاح العلاج السليم فتصوير الشيء تصويرا سليما ودقيقا ومحايذا وموضوعيا هو جزء من تقديم الحل السليم الموضوعي، ولهذا فإن الباحث يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- العمل على التعريف بالأزمة الراهنة وتقصي مراحل تطورها ومحاولة الوقوف على السبب الحقيقي المسؤول عن تكرارية الأزمات المالية التي يعاني منها النظام الرأسمالي.

2- التعريف بالاقتصاد الإسلامي وخصائصه ومنهجه ومرتكزاته لدى مشاهير علماء الاقتصاد، فالأزمة الراهنة أكدت حاجة الفكر الاقتصادي والتنموي إلى نظام بديل عن النظام الرأسمالي.

فرض الدراسة:

من هذا المنطلق كانت صياغتنا لفرض الدراسة كالتالي:

إن مظاهر الفوضى التي لوحظت في الاقتصاديات الغربية من جراء الأزمات المالية سابقها وحاضرها لا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحوال نتيجة حتمية لعمل اقتصاد الأسواق بل هي نتيجة تطبيق سياسات مالية ونقدية غير ملائمة وتفتقد إلى الأساس الأخلاقي الذي لا غنى عنه إذا ما أريد فعلا النهوض بكفاءة وفعالية الاقتصاد.

منهج البحث:

ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذا البحث، سيكون المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج المكتبي النظري الاستنباطي، حيث سيقوم الباحث باستعراض نظري لجميع الظروف التي تشكلت بفعل السياق الاقتصادي الذي يوجد عادة قبل اندلاع الأزمة وذلك قصد التوصل إلى- أو استنباط- أنجع الحلول للمشاكل والأمراض المزمنة التي يعانيها النظام الرأسمالي والتي تتأثر منها تباعا دولنا العربية.

خطة البحث:

إن الخطة التي اتبعتها الباحثة لدراسة هذا الموضوع، تتمثل في تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- 1- السياق الاقتصادي الذي نشأت فيه الأزمة (اقتصاد الاستدانة والتحرير المالي).
 - 2- انفجار الفقاعة العقارية والأزمة تمتد إلى البنوك.
 - 3- من أزمة مالية إلى أزمة عالمية: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية.
 - 4- تأثيرا الأزمة على الدول العربية.
 - 5- نقد النظام الرأسمالي: الاقتصاد والأخلاق
 - 6- حلول الأزمة: البديل الإسلامي و مقترحات الاقتصادي موريس آليه
- I. السياق الاقتصادي الذي نشأت فيه الأزمة (اقتصاد الاستدانة والتحرير المالي):

إن الأزمة المالية الراهنة تمتد جذورها إلى عاملين أساسيين تكونا بفعل الظرف التاريخي الاقتصادي الذي أوجده سنوات التسعينات وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لعبا دورا بارزا في إشعال فتيل الأزمة. (1)

I-1. الزيادة الكبيرة في حجم الاستدانة :

لقد أدى الاختلال الذي نشأ في أوائل 90 من القرن 20 بين الاستثمار والادخار على الصعيد

العالمي إثر تزايد إقبال الدول لاسيما في شرق آسيا على الأخذ بنموذج الإنتاج الموجه للتصدير ومكثها بمرور الوقت من تكوين فوائض مالية كبيرة في موازينها التجارية، حيث تمكنت هذه الدول وكذلك النفطية منها من حيازة احتياطات ضخمة بالدولار وذلك باعتباره عملة الاحتياطي النقدي الرئيسي في العالم وسرعا نما تدفقت هذه الفوائض أو المدخرات باحثة عن منافذ للاستثمار إلى الولايات المتحدة

وبعض دول شرق ووسط أوروبا فضلا عن دول مثل إسبانيا وتركيا، وقد أدت هذه التدفقات الضخمة للأموال إلى وفرة عظيمة في السيولة سرعا نما دفعت إلى حدوث انخفاضات شديدة في أسعار الفائدة في أوائل القرن وهو ما خلق اتجاهها عاما نحو الإقراض الرخيص.

وقد انعكس هذا الأمر بصورة جلية على الولايات المتحدة حيث تزايد إنفاقها إلى مستوى تجاوز معه الطاقة الفعلية للاقتصاد، وكان من نتائج ذلك أن أصبح الاقتصاد الأمريكي أكبر مقترض وصاحب أكبر عجز في الميزان الجاري والموازنة العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن تجاوز الحدود الواقعية للإنفاق وتمويل التوسع الكبير في الإنفاق بالإفراط في الاستدانة بات سمة مميزة للحكومة والشركات والأسر في أمريكا، وقد أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارة المحلية) من 4.3 تريليون دولار في 1990 إلى 8.4 تريليون دولار في 2003 وإلى 8.9 تريليون في 2007، حيث أصبحت هذه الديون تشكل 64% من الناتج المحلي الإجمالي معادلة بذلك عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية وثلاثة أضعاف الديون الخاصة بالدول النامية. في حين بلغت الديون الفردية 9.2 تريليون دولار منها ديون عقارية بمبلغ 6.6 تريليون دولار، أما ديون الشركات فتحتل المرتبة الأولى من حيث حجمها البالغ 18.4 تريليون دولار وبذلك يكون المجموع الكلي 36 تريليون دولار أي 3 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي.

ومن الطبيعي جدا أن الوضع الاقتصادي لبلد ينفق خارج حدود إمكانياته على هذا النحو هو وضع غير قابل للاستدامة وكان من المحتم أن يتعرض الاقتصاد الأمريكي لأزمة طاحنة كما حدث فعلا لاحقا.

1-2. التحرير المالي:

انفتاح الأسواق المالية حيث زادت التشابكات وتعمقت بين الفروع المختلفة للقطاع المالي من

بورصات، بنوك تجارية وبنوك الأعمال والاستثمار، صناديق الاستثمار، صناديق المعاشات، صناديق التحوط...إلى مؤسسات التقييم الائتماني وقد ترتب على ذلك التطور تعاضم وسائل التمويل المتاحة للمؤسسات، البنوك والدول على مستوى أي سوق مالي موجود في العالم مع وجود قيود أكثر أو أقل مرونة تبعا للبلد المعني، وارتباطا مع ذلك زاد الاتجار بالمخاطر عن طريق استخدام المشتقات المالية واتي لم تعد مقصورة فقط على السلع والأسهم بل امتدت إلى المخاطر المتعلقة بالديون العقارية وهو ما أصبحنا نطلق عليه لاحقا التوريق.

هذا ويمكننا أن ندرج عنصرا آخر غاية في الأهمية وهو أن الصعود القوي للمديونية إنما يكشف لنا في واقع الأمر عن نمط خاص من التمويل على مستوى هذا الاقتصاد، فالنزاييد الضعيف

للأجور الحقيقية دفع بالأسر إلى الاستدانة من أجل الاستهلاك حيث أضحى الاستهلاك منذ ذلك الحين المحرك الرئيسي للنمو مع سعي هؤلاء للحفاظ على مستويات معيشتهم وذلك بعد استنفاد وسائل أخرى لزيادة الدخل كالعامل لوقت إضافي وعمل الزوجات،...إلخ.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هو السبب في تراجع مستويات الدخل ؟ (2)

- الضغط على الأجور بدعوى الارتقاء بتنافسية المنتجات الأمريكية وتحت تأثير تنامي الاتجاه لنقل الصناعات لدول آسيا وأمريكا اللاتينية أو حتى مجرد التهديد بنقل بعضها، الأجر الحقيقي للمشتغل كان أقل من المستوى الذي بلغه في 1970 وفي الوقت ذاته كانت الإنتاجية تتزايد بمعدل يتراوح بين 2% و4% أي وجود وفرة متزايدة مع انكماش في الأجور اللازمة لاستيعاب هذا الناتج.

- اشتداد حدة اللامساواة الناجمة من ازدياد هوة التفاوت في توزيع الدخل.

- انتقال جزء كبير من أعباء الإنفاق على الخدمات الاجتماعية التي كانت تتحملها الدولة إلى عاتق الأفراد (العولمة).

والحقيقة أن الاتجاه العام نحو تخفيض مستويات الأجور الحقيقية ليس أمرا جديدا على الرأسمالية، ذلك أن تاريخ الرأسمالية هو تاريخ التناقض الأبدي بين الرأسمال والعمل، وهذا التناقض هو محصلة أمرين:

اتجاه يقتضي توسيع القاعدة المادية للأرباح من أجل زيادة معدلات التراكم الرأسمالي واتجاه آخر يرمي إلى زيادة الأجور الحقيقية، ولضمان استمرار عجلات الإنتاج والتراكم في الدوران تتغلب القوة الأولى على الثانية لتعجز الدخل المتاحة للإنفاق في نهاية الأمر على امتصاص الإنتاج المتحقق، فمن هنا ستوصف الأزمة بأنها أزمة فائض في الإنتاج أو نقص استهلاك وأن الزيادة في الائتمان هي الحل الوحيد لتفادي مثل هذا الوضع، هذا دون أن ننسى بالطبع أن التضخم في الأرباح المترتب على الضغط على الأجور مع تناقص إمكانات استيعاب الإنتاج المتدفق على الأسواق إنا يعني توافر أموال ضخمة لا مجال لإعادة استثمارها في القطاع الحقيقي... ولكن هذه الأموال لا بد وأن تجد لنفسها مجالا للتوظيف.

أحداث 2001:

سنة 2000 أهم ما ميزها انهيار بورصة الأوراق المالية في الولايات المتحدة (حيث تهافتت المؤسسات على البيع عن طريق الإنترنت دون وضع اللوجستيك والتوزيع بعين الاعتبار)، والخطر النظامي (الذي نتج عن أحداث 11 سبتمبر 2001 وأدى إلى تدمير العديد من فروع الأسواق المالية الدولية بالإضافة إلى تضرر أنظمة المقاصة وتدخل البنك المركزي لإنقاذ الوضع). وقد تسببا هذين

الحدثين لوحدهما في حدوث ركود اقتصادي وفي انهيار البورصة الأمريكية، ومن أجل إنعاش النمو كان لابد من تشجيع كل من الاستهلاك والاستثمار وهذا ما جعل البنك المركزي FED يقدم طواعية على تخفيض معدلات الفائدة والتي بقيت كذلك لعدة سنوات الاقتصادي. وبما أن أسواق بورصة الأسهم أصبحت خطيرة من جراء ما حدث فالسيولة ستجد منفذها الوحيد للتوظيف في شكل أصول ربحيتها أكيدة نوعا ما وتحديدا في مجال العقارات⁽³⁾، كيف ذلك؟

من المعروف أنه في حالة انعدام المخاطرة وعدم وضوح الرؤية ومع اشتداد حدة الضغوط التضخمية يزداد الميل الحدي لدى الأفراد لتفضيل العقار على النقد السائل، نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للأرصدة النقدية والذي يعني اتجاها واضحا للتخلص من النقود، إذ تصبح النقود أقل الأصول المتاحة جاذبية لعجزها عن مواكبة حركة التضخم وبذلك تصبح العقارات المخزن المفضل للقيمة، و نظرا لأنه في ظل الظروف التضخمية هناك احتمال كبير أن تتجه أثمان الأراضي والمباني إلى الارتفاع بمعدلات تفوق الزيادة التي تطرأ على هيكل أثمان السلع والخدمات بوجه خاص، وبذلك تصبح آلية التضخم والمضاربات واحدة ومتداخلة كجزء من عملية ديناميكية واحدة يغذي كل منهما الآخر.

2001-2006: تكون الفقاعة العقارية⁽³⁾

ومنذ ذلك الحين أخذت قيم العقارات وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة في البورصة بالارتفاع بصورة مستمرة في جميع أنحاء العالم حتى بات شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار في حين أن الأنشطة الاقتصادية الأخرى معرضة للخسارة، ولأن السيولة كانت تشكل مشكلا أيضا بالنسبة للبنوك التي تتوفر لديها الفوائض المالية ولا تجد لها منافذ للاستثمار ولأن العقار ملاذ آمن فقد اتجه قدر كبير منها إلى قطاع العقارات.

وهنا اتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن البنوك أصبحت تمنح قروضا حتى للأفراد غير القادرين على السداد بسبب دخولهم الضعيفة وبدون ضمانات حقيقية، ولم تكتمف البنوك بذلك بل توسعت في تقديم القروض الأقل جودة والعالية المخاطر *Subprimes*، حيث يقدم المواطن الأمريكي على شراء عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، وحين يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحبه ونتيجة لسهولة الحصول على قرض الحصول على قرض جديد وهكذا وذلك مقابل رهن من الدرجة الثانية وتصبح هذه القروض أشد خطورة في حالة انخفاض ثمن العقار.

وهنا كان يمكن للبنوك المصدرة للقروض أن تحتفظ بالقروض في موازنتها ونتيجة هذا القرار أن تتحمل البنوك خسائر كبيرة بالإضافة إلى كلفة مراقبة تلك القروض أو اللجوء إلى التوريق، حيث قامت بجمع وإعادة تركيب النقد الجاري وبيع المنتج إلى مستثمرين لقاء سعر معين والتخلص من

الكلف والأعباء وما حصل على الأرجح أن المعلومات عن المخاطر الكامنة في هذه الأوراق المالية أصبحت شحيحة، كما نتج عن هذه السياسة أيضا دمج وإتحاد بين أسواق الرأسمال والإقراض.

ما هو التوريق؟⁽⁴⁾

يعتبر من أهم الإبداعات الجديدة التي ابتكرتها الهندسة المالية منذ العقد الماضي، حيث دفعت مخاطر الأنشطة الاستثمارية المصارف الدولية إلى البحث عن مجالات أكثر أمانا والتي وجدت ضالتها في نشاط التوريق.

التوريق: أداة مالية لها صفة قانونية وتمويلية تقوم على أساس تجميع مجموعة متجانسة من الديون من حيث الاستحقاق والضمان كأصول وتحويلها إلى دين جديد بصيغة أوراق مالية قابلة للتداول على مستوى السوق المالي ومعززة ائتمانيا بغرض تقليل المخاطر وضمان التدفق المستمر للسيولة المصرفية.

مثلا: السند الواحد يمكن أن يجمع 25% من ديون *Subprimes*، 25% من ديون الأسر، 25% من الديون غير المخطرة للمؤسسات، 25% من ديون صناديق الاستثمار، هذه السندات تحمل اسم عربة الاستثمار الهيكلية *SIV*.

فوائده:

خلق السيولة التي تتشكل عن طريق بيع الموجودات وتحويلها إلى أصول سائلة بالإضافة إلى خلق أدوات المتاجرة ومشاركة أكبر قدر ممكن من أفراد المجتمع بعمليات التمويل بدلا من اقتصرها على قطاع البنوك.

ومن الطبيعي جدا أن يقود اكتشاف هذه الوسيلة إلى توسع البنوك في تقديم الائتمان وتزايد الطلب على العقار وزيادة أسعاره، وهو ما حصل فعلا حيث ارتفعت أسعار البيوت لمستويات عالية جدا حتى تشكل في سوق العقارات ما يعرف بالفقاعة العقارية *La Bulle immobilière* أي ارتفاع الأسعار لحدود ليس لها أي علاقة بقيمة البيوت الحقيقية وهو ما أشاع جوا من الذعر والتشاؤم باحتمالية انفجار هذه الفقاعة في أية لحظة.

II. انفجار الفقاعة العقارية والأزمة تطال البنوك:

سلسلة الأحداث⁽⁵⁾

• أوت 2007:

ارتفعت أسعار الغاز والنفط وارتفعت فاتورة أمريكا في حربها على العراق وأفغانستان وكل ذلك أدى إلى تفاقم الأزمة وتسريع حدوثها، ولقد تنبأ عدة اقتصاديين قبل أن تحدث الحرب أنها ستتسبب لأمريكا في أزمة اقتصادية كما ستدفع بالعالم نحو الركود نظرا لآثارها المعاكسة على أسعار النفط، التضخم ومعدلات الفائدة.

وبالفعل ارتفعت أسعار الفائدة الأساسية فجأة (من 1% عام 2004 إلى 5% عام 2007) بسبب القرار الذي اتخذته البنك الاحتياطي الفيدرالي والقاضي برفع معدل الفائدة بسبب لارتفاع قيمة الدولار، وحتى

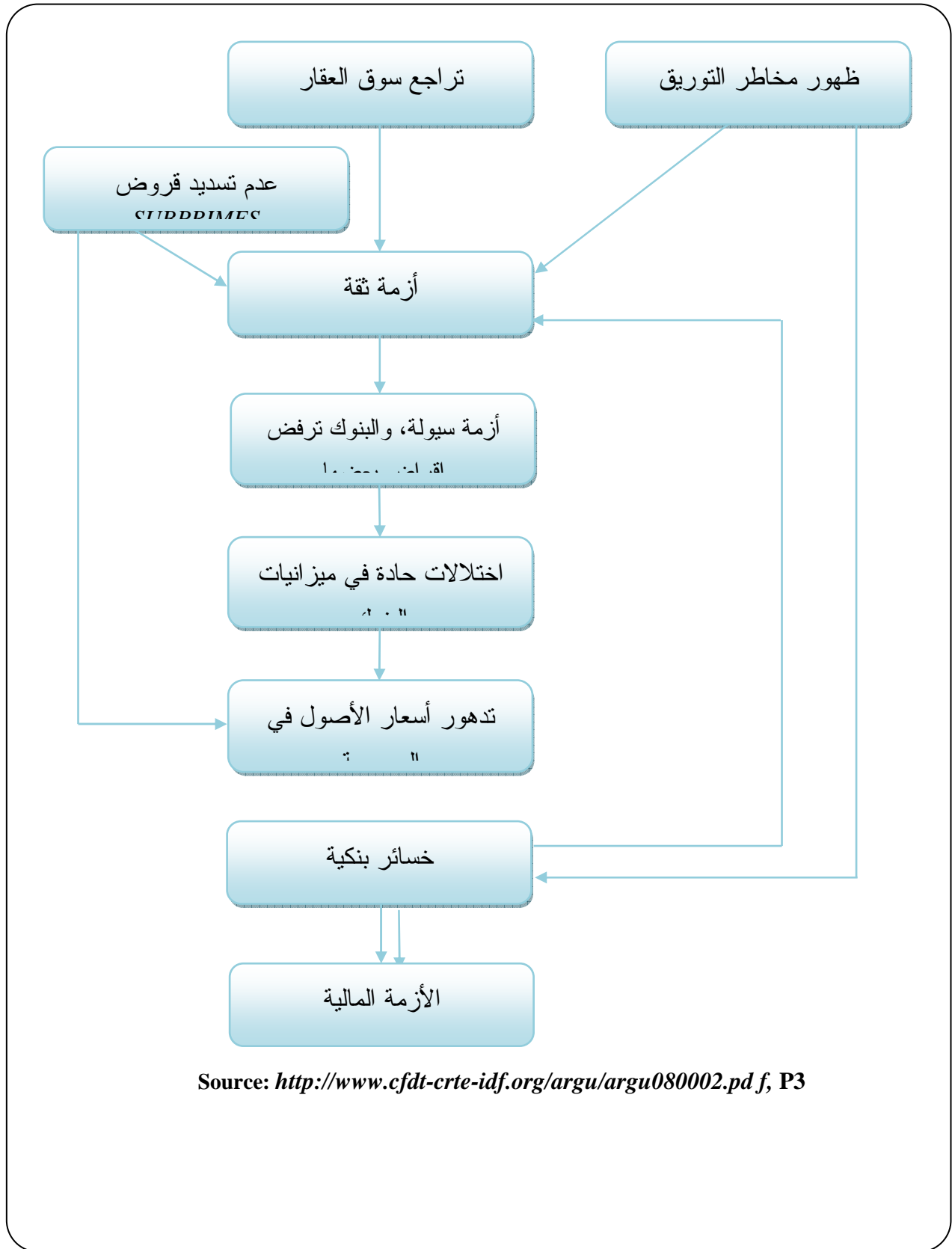
تستطيع البنوك تمويل احتياجاتها فرضت على زبائنها شروط صارمة، وكانت النتيجة ارتفاع أسعار الفائدة على القروض العقارية لتتفجر الفقاعة وهنا بدأ المقرضون في مواجهة مشكلة عدم القدرة على السداد مما دفع جزء كبير منهم إلى عرض عقاراتهم للبيع وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طوال حياتهم (تجاوز معدل عدم تسديد ديون *Subprimes* 15% مع انفجار الفقاعة العقارية)، لتجد شريحة كبيرة من الأفراد نفسها في عداد المرشدين والفقراء العاجزين. كما أخذت مؤسسات الرهن العقاري تسترد تلك البيوت وبيعها مما قاد بدوره إلى انخفاض الأسعار في بعض المناطق لحدود 30% بلغت معها خسائر تلك الشركات حدوداً قادتها لإعلان إفلاسها⁽⁶⁾.

من هنا أصبحت البنوك تواجه مشكلة سيولة لعدم سداد المقترضين لديونهم والتي هي في الأساس أموال مودعين، ومع انتشار أنباء الأزمة زاد إقبال المودعين على سحب ودائعهم لضمان استرداد أموالهم، وبما أن المؤسسات المالية قامت بتحويل تلك القروض إلى أصول أي أنها حولتها إلى منتج جديد يمكن شراؤه وبيعه على مستوى البورصة ونظراً لكون الأرباح الموعودة من هذه العملية مرتفعة فقد أقدمت صناديق الاستثمار على شراء هذه الأصول، ولكن مع بدء فقدان هذه الأخيرة لقيمتها أرادت صناديق الاستثمار التخلص منها وبيعها وبطبيعة الحال في جو تغذيه الإشاعات من الصعب جداً أن تجد لنفسك مشتري إلا من يرغبون بالشراء بأسعار متدنية، ولتجنب مشاكل انعدام السيولة أقدمت هذه الصناديق على بيع أصول أخرى تملكها في البورصة ولا علاقة لها بهذه القروض وبفعل التسرع تهاوت قيمة هذه الأصول أيضاً.

• ونتيجة لذلك وعلى طول خريف 2007 - 2008:

كان السوق النقدي في وضعية أشبه بالجمود: فالبنوك التي فقدت الكثير من الأموال وتعاني من نقص في السيولة ستحاول الحصول على الأموال بواسطة الاقتراض من بنك آخر وهو أمر يومي في الأسواق ويعرف بالسوق المالية بين البنوك، ولكن ولأن كل بنك يجهد حقيقة المشكل المالي الذي يعاني منه البنك الآخر فإنه سيرفض بالتالي إقراضه وذلك يعني تزايد عدد البنوك التي تعاني من مشاكل السيولة حتى ولو كان وضعها غير مشمول بالأزمة، وفي مثل هذا الوضع نتوقع أن يبلغ ارتفاع معدلات الفائدة ما بين البنوك مستويات رهيبه جداً وأن تسجل ميزانيات البنوك إختلالات خطيرة ستضطرها إلى طلب التمويل سواء من:

- ✓ الدولة (مثلاً قامت الحكومة البريطانية في 17 فبراير 2008 بتأميم بنك *Northern Rock*).
- ✓ من البنوك (قامت جي بي موغان تشير *J.P.Morgan* بشراء بنك الأعمال الأمريكي بير تسيرنز *Bear Stearins* بسعر متدن وبمساعدة مالية من الاحتياطي الاتحادي).
- ✓ من الصناديق السيادية (*UBS* في سويسرا).



كيف تؤثر التوقعات؟

المرحلة الأولى: المتعاملون في السوق يتوقعون أن تمتد تأثيرات الأزمة المالية إلى الاقتصاد.

المرحلة الثانية: سيقومون تبعاً لذلك ببيع أصولهم لأن الأرباح المتوقعة منها ستراجع أكيد.

المرحلة الثالثة: بما أن البورصة ستتهار فإن تكلفة رأسمال سترتفع بالنسبة للمؤسسات.

المرحلة الرابعة: المؤسسات ستخفض مستويات استثمارها.

المرحلة الخامسة: ينتهي الوضع في الأخير بحدوث ركود اقتصادي.

وبطبيعة الحال إذا كان هناك عدد كبير من البنوك تعاني من مشاكل سيولة فإن النشاط المالي كله سيتأثر لذلك ستحاول البنوك المركزية مرة أخرى إنقاذ الموقف بإقراضها لتلك البنوك والهدف دائماً هو الحفاظ على التوازن في المدى المتوسط، وبالفعل أقدمت البنوك المركزية وبتوافق فيما بينها وهم: البنك المركزي الأوروبي *BCE* و *FED* والبنك الانجليزي *BOE* على تخفيض معدل الفائدة الأساسي كما أسهمت في وضع مخططات لإنقاذ البنوك المتضررة.

• سبتمبر 2008:

انطلقت الأزمة الجديدة مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة هي لمان برادر عن إفلاسها الوقائي وشكلت هذه لوحدها بداية رمزية خطيرة و لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من أزمة 1929، فالحسائر المتراكمة من جراء الأزمة جعلت من الأموال المملوكة للبنك غير كافية لمواجهة العجوزات، فإذا كان هناك بنك أعمال كبير مثل لمان برادر قد انهيار فكيف لا تتضرر أو لا تنهار البنوك الأخرى؟ هذا وقد توقف سوق ما بين البنوك عن العمل والسلطات الأمريكية رفضت إنقاذ هذا البنك وكل محاولات البنك المركزي لاحتواء الأزمة بحقن السوق بالسيولة تبوء بالفشل.... فالأزمة تبدو اكبر من أن تعالج بهذه الإسعافات الأولية، وقد صدق جوزيف ستيغلنز لما شبهها بعملية نقل الدم لجسم يعاني أصلاً من نزيف داخلي.

• نهاية سبتمبر 2008:

أصبح تدخل الدولة هنا أمراً ضرورياً لإنقاذ الموقف وتجنب انهيار النظام البنكي وقد تجسد ذلك فيما عرف بخطة الإنقاذ الأمريكية التي نصت على ما يلي:

- ضخ 700 مليار دولار لشراء الديون الهالكة التي تهدد بمزيد من الانهيارات للأسواق المالية الأمريكية.

- مساهمة الدولة في رؤوس وأرباح الشركات المستفيدة من الخطة مما يسمح بتحسين الأرباح إذا ما تحسنت ظروف السوق.

- منح إعفاءات ضريبية بنحو 100 مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات ، وتحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم...

III. من أزمة مالية إلى أزمة عالمية: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية:

أدت الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تراجع مستويات كل من الاستثمار والاستهلاك لضعف مقدرة البنوك على تمويل الشركات والأفراد معلنة بذلك عن دخول اقتصادها طوراً من الركود الاقتصادي والذي تجلت ملامحه في ارتفاع معدلات البطالة في أكتوبر 2008 بمعدل 6% وهو المعدل الأعلى في 5 سنوات، حيث بلغ عدد عاطلين عن العمل منذ بداية 2008 حتى أكتوبر من نفس العام 1.2% هذا وقد خسر 200 ألف شخص أماكن عملهم في شهر أكتوبر فقط، هذا ومن المتوقع أن تصل نسبة البطالة في عام 2010 إلى 8%، كما أعلنت شركة فورد عن خسائر بلغت قيمتها 2.9 مليار دولار.

لم يقتصر أثر الأزمة على القطاع المالي بزيادة حجم المخاطر بل إنه مس أحد أهم عناصر هذا القطاع وهو الثقة حيث تصبح الأمور أكثر خطورة إذا فقدت الثقة أو ضعف النظام المالي الذي يقوم على ثقة الأفراد.

ويزداد التعقيد حدة نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في جميع الدول، فجميع المؤسسات المالية وبلا استثناء تتعامل مع بعضها وأن أي مشكلة عويصة تصيب هذه المؤسسات لابد وأن تنعكس بشكل مضاعف على بقية النظام المالي العالمي أي الحديث هنا عن تأثير العدوى المالية؟

بالرغم من كل الإجراءات التي اتخذت فهي لم تمنع انتشار الأزمة عالمياً والتي عبرت عن نفسها كمايلي: (7)

• تأثيرها على أوروبا:

سجلت أوروبا تراجع مؤشر كل من داكس الألماني وكاك الفرنسي وميبتل الإيطالي وفوتسي البريطاني متجاوزة الهبوط الذي أعقب أحداث 11 سبتمبر 2001، كما عادت البورصات إلى مستوياتها قبل 5 سنوات وبذلك فقدت الأسهم الأوروبية نحو 44% من قيمتها منذ بداية 2008، وانخفض الأورو مقابل الدولار وتعمقت المخاوف من أزمة الائتمان برغم خفض معدلات الفائدة على الأورو وضخ المزيد من السيولة في النظام المصرفي، هذا وقد هبط الإنتاج في ماي 2008 بمعدل 1.9% ويعتبر هذا أكبر انخفاض منذ أزمة سعر الصرف لعام 1992 كما سجل الاقتصاد

في الربع الثاني من 2008 انخفاضا بمعدل 2% إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة ودخوله في كساد اقتصادي.

• اليابان:

شهدت هي الأخرى تراجع في مؤشر نيكاي وهو التراجع الذي يعتبر الأسوأ منذ انهيار 1987، حيث قاد هذا إلى انخفاض أسهم البنوك وشركات التصدير في ظل غياب الثقة وتعمق المخاوف تجاه تدهور الاقتصاد وأرباح الشركات اليابانية وتوقع حدوث كساد عالمي، ولم يجد ضخ البنك المركزي للمزيد من السيولة في النظام المالي وقف تدهور السوق، وفي مجال الشركات تراجعت الأرباح السنوية لشركة تويوتا بسبب ضعف مبيعاتها إلى أمريكا الشمالية وتباطؤ النمو في الصين، هذا وقد سجلت العديد من حالات الإفلاس مثلا في أكتوبر 2008 بلغت هذه الحالات 1408 حالة وهي أعلى نسبة من الارتفاع في 8 سنوات بسبب انخفاض الصادرات وفوضى سوق الائتمان.

• آسيا:

سجلت الأسهم الآسيوية تراجعا كبيرا والذي كان أشد على سوق تايلندا يليه سوق إندونيسيا، ثم هونكونغ وسنغافورة، كما انخفضت أسهم كل من كوريا والصين، وجاء هذا الانخفاض متماشيا مع موجة الهبوط التي شملت الأسواق في العالم بسبب استفحال أزمة الائتمان العالمية وتوقع حدوث كساد عالمي، والمخاوف من تباطؤ الاقتصاديات الآسيوية نتيجة لهبوط صادراتها بشكل رئيسي ومن ناحية أخرى زادت الضغوط على الأسواق الآسيوية مع مواصلة الصناديق الأجنبية عمليات البيع بعد فشل خطة الإنقاذ الأمريكية.

IV. تأثيرات الأزمة على الدول العربية:

لقد تأثرت الدول العربية بالأزمة شأنها في ذلك شأن بقية الدول وإن كان ليس بنفس الحدة وهو ما يمكن أن نلخصه في النقاط التالية: (8)

- ❖ التراجع الكبير في مؤشرات المعاملات في البورصات وما نجم عنه من خسائر فادحة.
- ❖ ارتفاع معدل السحب من البنوك والمصارف العربية نتيجة لانتشار أنباء الأزمة واضطرار البنوك المركزية لضخ كميات كبيرة من السيولة لمواجهة احتياجات السوق.
- ❖ الخسائر الضخمة التي مني بها المستثمرون العرب على مستوى أسواق النقد والمال في أمريكا.

❖ اضطرت البنوك إلى تجميد ووقف العديد من المشروعات تخوفاً من أي تطورات خطيرة أخرى للأزمة.

❖ اختلال وعدم استقرار المعاملات بسبب إقدام المستثمرين الأجانب على تجميد معاملاتهم في أسواق النقد والمال العربية.

❖ الانخفاض الشديد في أسعار البترول وما يعنيه ذلك من بروز أزمة جديدة للدول العربية النفطية، هذا وقد أفقدت تداعيات الأزمة الدول البترولية فوائدها المالية حيث تعرضت صناديقها السيادية إلى خسائر فادحة.

٧. نقد النظام الرأسمالي: الاقتصاد والأخلاق:

يهدف النشاط الاقتصادي بصورة رئيسية إلى إشباع الحاجات البشرية غير المحدودة عملياً بالموارد المتاحة للتسيير من العمل والثروات الطبيعية والتقنية التي سبق إنتاجها المحدودة أيضاً، ومن الضروري من أجل بلوغ هذا الهدف أن يجري النشاط الاقتصادي ضمن نطاق مؤسسي ملائم يضمن تحقيق الشروط التالية:

كفاءة الإنتاج + عدالة توزيع الدخل والبحث عن التوفيق بين هذين الهدفين سيكون بالضرورة مقبول جماهيرياً.

وبكل أسف إذا كانت هذه مرجعيتنا في توصيف الوضع الراهن للاقتصاد الرأسمالي العالمي سواء في الماضي أو الحاضر تحديداً في العقود الأخيرة لوجدنا أن هذه المهمة لم يمكن تحقيقها حتى الآن ولا سيما على الصعيد النقدي والمالي.

يقوم النظام المصرفي الغربي على نظام الفائدة أخذاً وعطاءً ويعمل في إطار منظومة تجارة الديون شراءً وبيعاً ووساطة، فكلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع كلما ارتفع معه معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والشركات والمستفيد هو البنك والعبء والظلم يقع على المقترضين الذين يحصلون على هذه القروض لأغراض استهلاكية أو إنتاجية. كما أن آلية الائتمان كما تعمل اليوم والقائمة على أساس التغطية الجزئية للودائع (نظام الاحتياطي النقدي الجزئي) وخلق النقود من لا شيء والإقراض طويل الأجل من أموال مقترضة لأجل قصير كل ذلك من شأنه الإسهام الكبير في الفوضى الملحوظة الآن، والحق أن جميع الأزمات الكبرى في القرن 19 و20 ناشئة من الزيادة المفرطة في الائتمان وعود الدفع وتنقيدها ومن المراهنة التي تثيرها تلك الزيادة وتجعلها ممكنة.

وغالبا ما يلاحظ سواء في مجال أسعار الصرف أو مجال أسعار الأسهم انفصام بين معطيات الاقتصاد الحقيقي والأسعار الاسمية التي تحددها المراهنة، وهذه المراهنة المسعورة إنما يسمح بها الائتمان

ويغذيها ويوسعها، هذا ويؤدي التسعير المستمر المرتبط بذلك دقيقة بدقيقة للأسهم والنقود ليس فقط إلى تكبير آثار الائتمان المزروع للاستقرار إنما يشجع التحكم بالأسواق ويولد الغش والمظالم كما أنه لا يخدم إلا كبار المحترفين.

فالمرآة من حيث المبدأ إذا عملت في نطاق مؤسسي ملائم تكون نافعة جدا ومحقة للاستقرار أما أن تعمل في نطاق مؤسسي كالموجود اليوم فمعنى ذلك زعزعة الاستقرار الاقتصادي إلى حد كبير وإلحاق الضرر به على جميع المستويات.

فلا أحد يبدو قلقا فعلا بأن هذا التطور لم يؤد فقط إلى خلق بطالة واسعة في الغرب بل أيضا إلى توسع هائل للأسواق المالية التي تعولمت فبات القطاع المالي في بريطانيا مثلا مسئولا لوحده عن نصف النمو الاقتصادي كما هو الحال بالنسبة للقطاع المالي والعقاري في أمريكا، وكلا القطاعين يعتمد بشكل كامل على المضاربة وليس على الاقتصاد الحقيقي.

ولا أحد يدفعه القلق إلى ملاحظة أن مستوى المعيشة المتوسط الأمريكي قد ثبت بواسطة القروض الأجنبية اليابانية وغيرها عن مستوى يزيد عن 3% عن المستوى التوازني المعمول به فضلا عن العجز الدائم الذي بات يشهده الميزان التجاري، فالعودة إلى التوازن ستقتضي إذن تخفيضا بمقدار 3% من مستوى المعيشة الأمريكي وهو مقدار كبير جدا ويصعب تحقيقه حاليا.

ولا أحدا يبدو مهتما من أن الاستخدام الدولي للدولار يمنح الولايات المتحدة الأمريكية ربح إصدار النقود على المستوى الدولي الذي هو جزية حقيقية يدفعها الفقراء للأغنياء.

ما نحاول أن نقوله هنا هو أن الصعوبات الحالية التي تواجهها الدول الغربية من جراء ظاهرة تكرارية الأزمات التي أصبحت متعايشة إلى حد كبير جدا مع النظام الرأسمالي، إنما هي ناشئة في الأصل من الجهل الكامل بالشروط النقدية والمالية لاقتصاد أسواق كفو وعادل من جهة ومن بنية غير ملائمة للمؤسسات المصرفية والأسواق المالية من جهة أخرى، ومن ثم توجه أصابع الاتهام إلى الأساس الخلفي الذي تقوم عليه آلية عمل النظام الرأسمالي والمستندة إلى مذهب المادية التي يغذيها الجشع والطمع، ارتكاب المظالم و الغرر بالضعفاء والتدليس بهم.... فانعدام الأساس الخلفي يبقى هو المسؤول الوحيد عن كل هذه الاضطرابات النقدية التي كان لها انعكاسات خطيرة على الاقتصاد الحقيقي (تقلبات حادة في القيمة الحقيقية للنقود واستحالة الحسابات الاقتصادية الصحيحة، التوزيع غير عادل للدخول، ارتفاع معدلات البطالة وتنامي النزعة المستمرة لنهب المدخرين...!!!!)

فالنتيجة التي ستفرض نفسها أمام هذا الوضع المأساوي إن لم نقل الكارثي على المستويين الوطني كما على المستوى الدولي: هي ضرورة إعادة نظر عاجلة، واعية وكلية في المبادئ التي يعتمد عليها النظام النقدي والمالي الحالي.

وإذا ما تساءلنا ما هي السبل التي نراها اليوم مناسبة للنهوض بهذا الهدف، هل هي مجرد الرقابة التنظيمية كما يرى ذلك صندوق النقد الدولي؟ إن الرقابة التنظيمية ضرورية فعلا لكنها ليست حلا في حد ذاتها بل يجب أن تستكمل بتغيير هيكلية النظام القائم، شئنا أم أبينا فالإجابات عن هذا الموضوع تذهب كلها باتجاه واحد: الالتزام بقواعد وضوابط الاقتصاد الإسلامي هو الحل الوحيد ولا بديل غيره لا الآن ولا في المستقبل.

VI. الخروج من الأزمة: البديل الإسلامي واستعراض مساهمة موريس آليه:

يقوم النظام المالي الإسلامي على مجموعة من القواعد التي تحقق الأمن والاستقرار وتقليل المخاطر وذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية التي تقوم على نظام الفائدة والمشتقات المالية، ومن أهم هذه القواعد نجد:

- يحرم النظام الإسلامي نظام الفائدة الربوية على القروض والائتمان ويقوم على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات.
- يقوم النظام الإسلامي على منظومة من القيم والمثل والأخلاق، وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الاستقرار لكافة المتعاملين وفي نفس الوقت تحرم الشريعة الإسلامية كل المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على المقامرة والاحتكار والاستغلال والجشع.
- يحرم النظام المالي الإسلامي نظام المشتقات المالية، والتي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة باعتبارها مقامرات منهي عنها شرعا.
- تحرم الشريعة الإسلامية كل صور وأشكال بيع الدين بالدين مثل خصم الأوراق التجارية وخصم

الشيكات المؤجلة السداد، كما تحرم نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة، هذا ويقوم النظام الإسلامي على مبدأ التسيير على المقرض الذي لا يستطيع التسديد لأسباب قهرية.

ولربما تصاعد الاهتمام بالفكر الاقتصادي الإسلامي في الآونة الأخيرة مع اندلاع الأزمة المالية لم يأت من عدم، ذلك أن انتباه الاقتصاديين الغربيين إلى نقد النظام المالي الرأسمالي في ظل اقتصاد الأسواق وتحديدا من وجهة نظر أخلاقية، قد أظهر تقاربا كبيرا مع المنهج الإسلامي خاصة فيما يتعلق بالدور السلبي الذي تلعبه آلية الإقراض في النشاط المصرفي بالتضافر مع المراهنة، لذلك ارتأينا أن

نستعرض إلى جانب ما قدمناه قبل قليل مساهمة علمية قيمة للاقتصاد الفرنسي موريس آليه المتحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد والذي لفت الانتباه إليه بما كتبه عن الجانب الأخلاقي في النشاط الاقتصادي، وكيف لا نقدمها وقد لاقت من الأهمية ما جعل المعهد الإسلامي للبحث والتدريب يقوم بنشرها اعترافاً منه بمساهمة هذا المفكر الاقتصادي الجادة في إثراء الاقتصاد الإسلامي.

ومن الحلول التي اقترحها موريس لعلاج المشكلات البنوية المتأصلة في النظام الرأسمالي والكفيلة بالتخلص نهائياً من ظاهرة تكرارية الأزمات المالية و بالارتقاء في آن واحد بمتطلبات الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية كشرط لا غنى عنه لضمان السير الحسن للاقتصاد ، نجد ما يلي:⁽⁹⁾

1. إصلاح النظام النقدي والمالي:

▪ إصلاح النظام المالي والمصرفي:

ويستند ذلك على مبدئين رئيسيين وهما:

1- يجب أن ينحصر مجال خلق النقود بالدولة فقط فمن المناسب أن يعطى البنك المركزي السلطة الكاملة للسيطرة على الكتلة النقدية.

2- يجب منع أي خلق للنقود إلا للنقود الأساسية، بحيث أن لا أحدا سوى الدولة يمكنه أن يستفيد من الحقوق المزيفة التي تنشأ حالياً من خلق النقود المصرفية.

▪ إصلاح البنى المصرفية والمالية:

هذا الشرط المزوج يتطلب تعديلاً عميقاً للبنى المصرفية والمالية بالفصل بين الأنشطة المصرفية الحالية بين ثلاث فئات من المؤسسات:

1- مصارف الودائع لا تقوم بأي عملية إقراض، بل تقوم بإدارة مقبوضات العملاء ومدفوعاتهم وحراسة ودائعهم وما ينشأ من مصاريف لا يقع إلا على عاتق هؤلاء كما لا يسمح أبداً بانكشاف حساباتهم.

2- مصارف قروض تقترض لأجل معينة وتقرض لأجل أقصر ويجب أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي للقروض المبلغ الإجمالي للأموال المقترضة.

3- مصارف أعمال تقترض مباشرة من الجمهور أو من مصارف القروض (على أن تلتزم هي الأخرى بالاقتراض لأجل طويل لغرض الإقراض لأجل قصير) وتستثمر الأموال المقترضة في المشاريع، كما أن توفر المنافسة بين المؤسسات السابقة سيوفر أفضل الشروط للزبائن.

ومن شأن هذا التنظيم المصرفي أن يسمح بالإضافة إلى كل ما قلناه أن يضمن تحقيق المزايا التالية:

✓ التعادل التقريبي بين المبلغ الإجمالي لكل من الادخار والاستثمار لأجل معين في مصارف القروض.

✓ تقاضي تكاليف حفظ وتحويل الأموال في مصارف الودائع وهذا شرط مهم لتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

✓ إحداث تخفيض كبير في حدة التقلبات الاقتصادية.

✓ اختصاص الدولة في أي مجتمع بأرباح إصدار النقود من شأنه تخفيف أعباء الضريبة الحالية.

2. ضرورة الربط القياسي الإلزامي لجميع الالتزامات المؤجلة:

إن عمل الاقتصاد يعتمد على عدد كبير من الالتزامات المؤجلة وإن كفاءة الاقتصاد كالعادلة تستلزم الوفاء بهذه الالتزامات كما تستلزم ألا ينهب الدائنون ولا المدينون، فمن المناسب إذن أن نحمي المتعاقدين جميعاً من تغيرات القوى الشرائية للنقود والإقرار بغير ذلك سيجلب المظالم التي تصير بمرور الوقت غير محتملة. وهذا ما يتطلب ربطاً قيسياً إلزامياً بالقيمة الحقيقية لكل الالتزامات المؤجلة وبصورة خاصة لكل القروض والاقتراضات المحددة المدة من شأنه أن يؤمن للاقتصاد سيرا كفواً وعادلاً من خلال:

✓ إلغاء جميع الإجراءات القانونية التي تتعارض حالياً مع الربط القياسي لجميع القروض وبصورة عامة لجميع العقود الآجلة.

✓ الإلزام القانوني بأن تقترن في المستقبل جميع إقتراضات الدولة للأجل المتوسط والطويل وكذلك المشاريع والأفراد بضمان القوة الشرائية لكل من الأصل والفوائد عن طريق الربط القياسي بالقيمة الحقيقية للأقساط والفوائد المسددة وذلك بالاعتماد على الرقم القياسي للأسعار.

ما هو الربط القياسي؟

الربط القياسي يعني ضمناً إدخال وحدة حسابية ذات قيمة ثابتة في الاقتصاد، وبالنسبة لجميع المعاملات المؤجلة فهذه الوحدة لا بد منها لكي يعمل الاقتصاد بصورة صحيحة من حيث الكفاءة أو من حيث العدالة في توزيع الدخل.

فإذا تم الربط القياسي لجميع الالتزامات النقدية فإن معدلات الفائدة الحقيقية ستحدد عند مستويات توفر للاقتصاد كل الادخار الحقيقي اللازم له و من الطبيعي أن نظام الإلزام القياسي لا يمكنه أن يعمل فعلاً إلا في الحدود التي تكون فيها فعلاً حرية التعاقد مكفولة وحيث تتحدد الأسعار والدخول بما يكفل إقامة توازن فعلي بين الطلب والعرض.

▪ الربط القياسي للأجور في العقود المحددة المدة:

وتتم وفقا للمبادئ المذكورة سابقا وتشتترط أن تتمكن الأجور من تحديد مستواها بكل حرية عند النقطة التي تؤمن التوازن الفعلي بين العرض والطلب في سوق العمل، مما يعني ضمنا أن كل عامل وكل رب عمل يستطيع ألا يجدد عقد العمل عند انتهاء مدته.

▪ الربط القياسي للادخار:

إن التضخم بحد ذاته ينزع دائما إلى إضعاف الادخار فلماذا ندخر إذا دلت التجربة على أن الادخار في نطاق الديون والسندات محكوم عليه بالنهب؟ من المؤكد أن الربط القياسي للديون والسندات سيكون حافزا على الادخار لأجل الأمان الذي يقدمه للمدخرين.

3 . إصلاح البورصات:

إن الحركات القوية بل العنيفة لأسعار البورصات تسهم كما دلت عليه أزمة 1929 والأزمة الراهنة لعام 2008 اتساع التقلبات الاقتصادية ويعود ذلك على الأسباب التالية:

✓ الإفراط في تمويل المراهنات عن طريق وسائل الدفع الجديدة التي تخلق من لا شيء بواسطة آلية الائتمان.

✓ عدم كفاية هوامش الضمان لكل المراهنين.

✓ التسعير المستمر الذي يعتبر من وجهة النظر الاقتصادية مولدا لعدم الاستقرار الكامل باستمرار والمشجع للغش والتحكم في الأسواق.

✓ البرامج التلقائية للشراء والبيع في الولايات المتحدة الأمريكية.

✓ المراهنة على الأرقام القياسية لأسعار البورصات.

وعليه حتى تكون البورصات نافعة جوهريا وهذا أمر يسير وممكن لا بد من إصلاحها بإتباع الإجراءات التالية:

✓ يجب منع تمويل العمليات بخلق وسائل دفع من لا شيء.

✓ يجب زيادة هوامش المشتريات والمبيعات المؤجلة زيادة جوهرية ويجب أن تكون هذه الهوامش نقدية.

✓ يجب إلغاء التسعير المستمر والاكتفاء في كل ساحة مالية بتسعيرة واحدة في اليوم لكل ورقة

مالية، حيث سيسهم هذا الأمر في تخفيض التكاليف تخفيضا جوهريا ملائمة بذلك جميع المستثمرين الصغار منهم والكبار وكلما اتسعت السوق كانت الأسعار التي تتشكل فيها أكثر مغزى وعدالة.

4. إصلاح النظام النقدي الدولي:

يجب إجراء إصلاح مناسب للنظام النقدي الدولي جدير بأن يسهم في المستقبل في تشجيع تحقيق التوازنات الكبرى وهذا الإصلاح ميسور هو الآخر نسبيا ويتطلب فقط مايلي:

✓ التخلي بصورة كاملة عن الدولار بوصفه وحدة حساب وأداة تبادل ومخزن للقيمة على الصعيد الدولي.

✓ التوجه التدريجي نحو إنشاء وحدة نقد حسابية مشتركة على الصعيد الدولي عن طريق نظام ملائم للربط القياسي.

وهنا يجدر بنا لفت الانتباه إلى حقيقة مهمة جدا:

وهي أنه يمكن تطبيق هذه الإصلاحات بين عشية وضحاها بدون أدنى صعوبة حيث ستظهر آثارها النافعة مباشرة، كما يمكن أن يطبق كل عنصر منها على أفراد وكل منها نافع جدا لمجموع الاقتصاد وإن كان من المستحب أن يجتمع ثلاثتها معا حيث سنضمن هنا أن يقوي كل واحد منها الآخر بصورة ملموسة وعملية.

VII. الخاتمة:

إن الاعتبارات والقضايا التي أثرت في هذه المداخلة تشير بشكل قاطع إلى عدم صلاحية المذاهب الفكرية السائدة التي تفتقد إلى الأساس الخلقى وتقوم على المادية المتطرفة. مما لا شك فيه أن تطبيق نظام التمويل الإسلامي ليس مجرد خطوة نحو التصحيح العام للاقتصاد، وإنما هو خطوة مهمة جدا من حيث أثر المحاكاة ليس فقط في نطاق الدول العربية بل في نطاق العالم أجمع. وعندما نفتتح نحن بأهمية حضور منظومة من القيم الإسلامية في جميع مجالات حياتنا الدنيوية عندئذ فقط سيكون من السهل جدا علينا أن ندرك ما سيكون لذلك من مزايا في تحسين كفاءة الاقتصاد مع تلبية جميع مطالب العدالة والأمانة في تنفيذ العقود.

المراجع:

(1)- *Argumentaire « Crise financière »*, disponible sur le site :

<http://www.cfdt-crte-idf.org/argu/argu080002.pdf>

(2) *Gérard Dumunil et autre, « une nouvelle phase du capitalisme »*, Edition syllepse, Paris, 2001, p 17- 29 et 47- 50 et 87- 90.

وأيضاً:

إبراهيم العيسوي، " أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية "، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف"، المنعقد في 23- 25 مارس 2009، بيروت، ص 16- 18، متوفر على الموقع التالي:

http://www.arab-api.org/conf_0309/p34.pdf

(3) *Bruno Colmant et Chantel Samson, « 2008 l'Année du Krach »*, Editions Larcier, paris, 2009, p 20- 29

Et :

<http://www.cfdt-crte-idf.org/argu/argu080002.pdf> , p 2- 3.

Aussi :

Charles et Bricongne, « la crise des subprimes : de la crise financière à la crise économique », p 26- 33, le site : www.insee.fr/fr/indicateurs/analys_conj/.../mars2009_d1.pdf

(4) disponible sur le site :

<http://www.cfdt-crte-idf.org/argu/argu080002.pdf> , p 2- 3.

5- أنظر:

(5) *Charles et Bricongne, « la crise des subprimes : de la crise financière à la crise économique »*, p 26- 33, et aussi :

- *Michel Aglietta, « Macroéconomie financière : crises financières et régulation monétaire »*, Editions la découverte, paris, 2005, p 38- 41 et 50- 51

- *Bruno Colmant et Chantel Samson, , Op.cit., p32- 48.*

(6) حيث يزعم الإتحاد العام للبااعة في الولايات المتحدة أن نسبة العقارات المشتراة لأغراض المضاربة تمثل 28% من إجمالي المبيعات في عام 2005 و 22% في 2006، هذه النسب تبدو هائلة إذا ما علمنا أن إجمالي المبيعات في الولايات المتحدة رقم هائل أيضا بحدود 5 تريليون دولار أمريكي في السنة، فإذا كان هناك جزء صغير من هؤلاء من المضاربين فإن ذلك كافيا لتفسير كل ما جرى في سوق العقار " انفجار الفقاعة "، هذا وقد أشير إلى أن النسبة العظمى من الديون المتعثرة هي للفقراء ومتوسطي الدخل ويمثلون أكبر نسبة من مالكي العقارات التي اشترت لأغراض المضاربة.

(7) *Jean Charles et Bricongne, Op.cit., p 34- 40,et :*

<http://www.gulfbase.com/site/interface/SpecialReport/GlobalMarkets111008.pdf>, 1- 2.

(8) - أنظر:

د. جمعة محمود عباد، "الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني"، ورقة بحثية قدمت في مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي - جامعة الجنان، لبنان، 2009، س 15- 16.

متوفر على الموقع التالي:

www.jinan.edu.lb/Conf/Money/2/drabbad.pdf

(9) - أنظر: مورييس آليه، "الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق: من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد"، تاريخ الإطلاع

على الموقع ديسمبر 2008، ص 27-37، متوفر على الموقع التالي:

<http://www.irtipms.org/OpenSave.asp?pub=167.pdf>